القضاء الكويتي.. بالمعلومات أحسن!

الاثنين 2012/6/25 المصدر : الأنباء عدد المشاهدات 3091

اضغط هنا لقراءة ملخص الموضوع

بقلم : فيصل الزامل

يتحدث البعض اليوم عن عدم جواز تعديل الدوائر الانتخابية بعد صدور حكم المحكمة الدستورية، وبالعودة الى انتخابات 1981 التي أجريت بعد تعديل الدوائر الى 25 دائرة والذي تم في فترة حل مجلس 1976، ومع ذلك تم قبول ذلك التعديل وترشح لمجلس 1981 أشخاص من بينهم السيد أحمد السعدون وبعد فوزه ترشح لرئاسة المجلس ضد السيد محمد العدساني الذي فاز عليه بفارق صوت واحد، وتمت تزكية السعدون لمنصب نائب الرئيس بعد انسحاب العم جاسم الصقر يرحمه الله، ولم يكن يتعامل مع الرئيس العدساني وفق النظام المعمول به في الأمور الإدارية والتنظيمية مثل استقبال نائب الرئيس لرئيس المجلس عند عودته من السفر لمهمات رسمية كان يقاطعها تعبيرا عن عدم قبوله بنتيجة التصويت على الرئاسة.

في انتخابات الرئاسة لمجلس 1996 حسمت «المحكمة الدستورية» موضوع الرئاسة بين السعدون والخرافي، لصالح السعدون، وأيضا لم يعترض أحد على «حكم المحكمة الدستورية» بل استمر التعامل معه كحق دستوري لها امتدادا لممارسة طويلة مع الأحكام السابقة الصادرة عن المحكمة الدستورية التي تلتزم بقانون تأسيسها عام 1973 والذي جاء في مذكرته التفسيرية «كما تتولى على نحو ملزم لسائر المحاكم والسلطات تفسير أحكام الدستور».

السؤال، هل تكون أحكام «الدستورية» ممتازة تارة وغير ذلك تارة أخرى؟ فإذا فتحت أبواب البنك المركزي للجنة التحقيق تكون ممتازة، وإذا رجحت رئاسة السعدون على الخرافي، تكون ممتازة، حيث يعلق على ذلك الحكم السيد السعدون بتاريخ 14/1/1997 قائلا: «هذا هو تفسير المحكمة الدستورية وأنا أحترم قرارها، وأتمنى على الخرافي أن يحترمه»، هذه المحكمة «المحترمة» هي نفسها التي حكمت الأسبوع الماضي ببطلان مجلس 2012.

نحن بحاجة الى وقفة صدق مع النفس حتى لا يقع بعضنا في حالة تشبه مع الفارق (وإذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا فريق منهم معرضون. وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه مذعنين)، وذلك بأن نلتزم بالمرجعية القانونية التي ارتضيناها سواء وافق حكمها هوانا، أم لم يوافقه، وهذا يسري على جميع درجات التقاضي التي تقاس قوة الدول بقدر قوتها واستقلاليتها، وبالذات فيما يتعلق بالخلاف بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والذي يشوبه الاستقطاب، والأهواء، بشكل حاد، ولنا هنا وقفة مع الصحافة التي تتحمل مسؤولية كبرى في إنعاش الذاكرة بشأن المواقف المتضاربة، وبقدر نجاتها من إغراء المانشيتات «المضللة» بقدر ما تزداد ثقة الناس بها، فقد رأينا كيف يتم التلاعب بالسياسيين وفق بوصلة المصالح، فـ«هذا المشروع فاشل وفاسد» لأن دولة المانشيت لم تحقق من ورائه مصلحة «الوساطة» لتنفيذ المشروع، وهنا لا يملك معظم الساسة، وبالذات قليلو التجربة منهم، إلا الانسياق وراء المانشيت، لأنه ـ ببساطة ـ المادة التي يتحدث بها الناس معهم، فهم مسيرون لا مخيرون، هذا الاتباع للهوى والاستسلام له مرفوض جملة وتفصيلا، ففي دولة القانون تكون كلمة الفصل للمرجعية القانونية والدستورية، بعيدا عن أهواء تقبل الأحكام القضائية بحماس تارة، ثم تشكك فيها بشكل مكشوف تارة أخرى.